20010402-0003-R

النهار ٢ نيسان ٢٠٠١

جدل حاد حول قضية المعتقلين اللبنانيين

لجنة حقوق الانسان للأمم المتحدة ناقشت التقرير السوري متأخراً ١٨ عاماً

نيويورك - "النهار":

احتلت قضية المعتقلين في السجون السورية وانتهاكات حقوق الانسان في لبنان حيزاً واسعاً من اعمال لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة التي اجتمعت طوال يومي الخميس والجمعة الفائتين في جلسات طويلة لمناقشة ممثل السلطات السورية في اوضاع حقوق الانسان لديها والتقرير الذي قدمته سوريا بعد تأخير ١٨ عاماً عن موعده المقرر.

وشهدت جلسات الاستماع والمناقشة جدلاً حاداً بين اعضاء لجنة حقوق الانسان، والممثل الرسمي للسلطات السورية وهو عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق الدكتور عبود السراج الذي واجه سيلاً من الاسئلة انصبت عليه من القضاة الدوليين اعضاء لجنة الامم المتحدة، الى جانب الشهادات الموثقة التي قدمها ممثلو اكبر منظمات حقوق الانسان في العالم، الى جانب الناشطين السوريين، الذين حضروا متزودين كميات من الوثائق والمعلومات عن اوضاع الديموقراطية والحريات في سوريا واللوائح بأسماء المعتقلين اضافة الى الشهادة الحية التي قدمها السجين السابق في معتقل تدمر السوري حسان عبد الرحمن، فضلاً عن الناشطين اللبنانيين الذين تركز موضوعهم على قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية و"الاعتقالات الاعتباطية التي تنفذها القوات السورية في لبنان".

وحضر جلسة المناقشة الامين العام للجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة ماركوس شميدت، مندوبة "الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان" كاترين فرنسوا التي قدمت ملاحظات الفيديرالية، تلتها فيرجينيا شيري مسؤولة ملف سوريا في منظمة "ميومان رايتس واتش" الاميركية بالمزيد من الملاحظات التي تناولت في جزء كبير منها مسألة المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، ثم ممثل "اللجنة العربية لحقوق الانسان" هيثم مناع (سوري) الذي قدم عرضاً شاملاً للاوضاع في بلاده، الى لوائح بأسماء المعتقلين السياسيين والعرب في سوريا بينهم لبنانيون وفلسطينيون واردنيون على ما قال وتحدث بعده ممثل منظمة العفو الدولية عبد السلام سيد احمد المسؤول عن ملف لبنان وسوريا، ثم مقرر "لجنة دعم المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية" غازي عاد الذي قدم ملاحظات على التقرير السوري لجهة ما يتصل منه بقضية المعتقلين اللبنانيين و"رفض السلطتين السورية واللبنانية التعامل مع هذه المسألة بشفافية وانسانية وخصوصاً لجهة تقديم لوائح بأسماء المعتقلين الذين ثبت وجودهم هناك منذ أكثر من عشرة اعوام والحاجة الى الافراج عنهم بعدما قدمت عشرات الاثباتات على وجودهم في المعتقلات السورية من جانب اهاليهم وهيئات رسمية لبنانية ومنظمات حقوق الانسان المحلية والعالمية (...)".

وبعد الاستماع الى الملاحظات والملخصات تحدث رئيس الجلسة وقدم مداخلة انتقد فيها تأخر السلطات السورية ١٨ عاماً عن تقديم التقرير الخاص بها، الامر الذي اعتبره مخالفة للمادة ٥٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي يدعو كل الدول الى تقديم تقارير دورية عن اوضاع حقوق الانسان لديها. ثم شرع اعضاء اللجنة في توجيه الاسئلة الى ممثل السلطات السورية عبود السراج عن قانون الطوارئ المعمول به في سوريا منذ ٣٢ عاماً وحقوق المرأة "والاعتقالات الاعتباطية" والاعدامات واوضاع السجون والمعتقلين اللبنانيين في السجون السورية.

وكانت مداخلة للقاضي البروفسور كلاين الذين وجه سؤالاً الى الوفد السوري عن "القاعدة القانونية التي تستند اليها القوات السورية في عمليات اعتقال اللبنانيين ونقلهم الى سوريا في ظل وجود سلطة لبنانية معترف بها وقانون لبناني واضح يمنع مثل هذه العمليات...؟".

ورد السراج بالحديث عن "التضحيات" التي قدمتها سوريا في لبنان، وتلازم المسارين وغيره، ثم خلص الى نفي وجود اي معتقل لبناني هناك. الامر الذي اثار استغراب اللجنة التي واجهته بتصريح النائب العام التمييزي في لبنان عدنان عضوم الذي قال: "ان هناك ٩٥ لبنانياً معتقلين في سوريا اضافة الى اللوائح والشهادات التي قدمتها منظمات حقوق الانسان". اما اكثر ما اثار استغراب اللجنة فكان وصف السراج للمعتقلات السورية بأنها "من الافضل في العالم".

وكان الوفد اللبناني الذي يضم ممثلين لـ"لجنة اهالي المعتقلين في السجون السورية" و"لجنة دعم المعتقلين اللبنانيين" قد عقد صباح الخميس لقاء مع المفوض السياسي المساعد للامم المتحدة لشؤون الشرق الاوسط كيمو تشاه (اميركي) وعرض له موضوع المعتقلين في سوريا، ووعد بمناقشة المسألة مع الامين العام كوفي انان للبحث في امكان طرحها في جدول اعمال مكتب الامين العام للامم المتحدة والامانة العامة للمنظمة الدولية.

وزار الوفد اللبناني ايضاً مقر هيئة "فريدوم هاوس" في نيويورك والتقى المسؤولة عن ملف الشرق الاوسط كريستيان غيدو، كما كانت له لقاءات مع ابناء الجاليات اللبنانية والعربية الذين استقبلوه في عدد من الاندية والهيئات ووعدوا بنقل معاناة المعتقلين الى النواب الاميركيين وممثليهم السياسيين والدينيين.

ومن المتوقع ان تصدر لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة خلاصة ما توصلت اليه في شأن الاوضاع في سوريا في تقرير شامل في العاشر من نيسان الجاري.